والمصمم اسم فاعل الماضي صده وعامله اي الستان
وهو ما يليه شرط جواز الابدال الخ يشعر بهذا
الشرط قوله فيه ابدالا لان من شان البدل ان يصح
وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم
يمكن تسلطه على المستثنى بحث فيه تحتاج
عاما حاصله ان كان المراد مع الابانة يقال ما قام الاحمار وليس
بها الا البعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد البعض ولا
نفع الضرر وان كان المراد بدون الابانة تشكل علينا البيت
اذ لا يقال ليس بها البعافير لفساد المعنى ويمكن
دفعه باختيار الشق الثاني وان المراد امكان التسلط
ولو في مادة اخرى فافهم وجب النصب اي على
الاستثنا المنقطع لا على المفعولية والاستثنا مفرغ
كما زعمه الشلوبين لانه لا مناسبة بين النقصان
والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدماميني بان مراتب
النقص متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة ثم مرة
اخرى فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة
الاولى قال وما زالوا يفعلون في نحو مال زيد انقص من
مال عمرو وكيف يفهمون انا نقص صيغة تفضيل
مع ان اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف
زيادة على غيره اهـ والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال
والا فيجوز رفعه على الابتدا والخبر محذوف تقديره في
المثال لكن النقص شانه او على الخبرية لمحذوف والتقدير

لكن

لكن شانه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق
على وجوب النصب نحو ما زاد الخ ونحو لا عاصم اليوم من امر
الله الا من رحم فمن رحم في محل نصب لانك لو حذفت
المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا
في الدماميني وقوله في محل نصب اي على الاستثنا من مفعول
محذوف اي احدا الا ما نقص ما مصدرية كما يؤخذ من كلام
الشارح بعد اذ لا يقال زاد النقص الظاهر ان انتفا قول ذلك
اذا كانت زاد متعدية وانه يقال اذا كانت لازمة فتامل
وغير نصب سابق اي نصبه على الاستثنا فيشمل الغير
نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفي او
كنفي انتخب اتباع مستثنى سابق الخ قال سم انظر ولو
منقطعا نحو ما جا الاحمار احد فيراد باحد معنى يقع على الحمار التصليح
البدلية ونحو ما جا الاحمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم
وهو الحمار حرره اهـ ماذا بي تغيير وجزم البعض بالتعميم
وتضعيفه بعد التكلف المتقدم على المستثنى منه اي
بدون عامله لامتناع تقدمه عليهما عند المص واما قوله خلا
الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا
فضرورة بخلاف تقدمه على احدهما فقط فجائز نحو جا الا زيدا
القوم والقوم الا زيدا ضربت نعم ان قدم عليهما وتوسط
بين جزءي الكلام نحو القوم الا زيدا جاوا واذا جعل زيدا مستثنى
من الضمير في جاوا فقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز
مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا واجاز الكسائي تقدم المستثنى
اول الكلام دماميني في النفي او شبه النفي ولم يفصل ح

Copyright © King Saud University